

التنوع الاقتصادي من خلال الخيار السياحي في الجزائر ومساهمة في بناء نموذج اقتصادي غير ريعي

The Economic diversification through the tourism option in Algeria and its constrasting contribution into a non-rentier economic model

أ.د. مهري عبد المالك *

1 جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي-تبسة-

Abdelmalek.mahri@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2024/06/30

Abstract :

- The tourism sector is one of the economic sectors that has become of great importance to countries and governments within the framework of their economic diversification programs, due to the contribution of this sector to their growth and prosperity in various fields, so that some countries depend entirely on tourism in their economy. The tourism resource is also considered a sustainable resource that can be exploited by current and future generations, in addition to what it achieves in the economic, social, environmental and even cultural fields, which are the fields through which the goals of economic diversification can be achieved in any country.

Algeria is one of the most important countries that possesses huge tourism resources with geographical and cultural diversity that enables it to be among the leading countries in the tourism sector in the world, but tourism components alone are not enough to advance the tourism sector, but rather effective strategies must be followed through which these components can be exploited. Through this research paper, we will try to highlight the position of the tourism sector in the economic diversification plan in Algeria, in addition to examining the reality of tourism development and the extent of this sector's contribution to economic development programs within its modern perspective.

Keywords: Diversification, Tourism, Algeria, Oil, National Income

الملخص:

الاقتصادية التي أصبحت تحتل أهمية بالغة للدول والحكومات في اطار برامجها للتنوع الاقتصادي. نظرا لمساهمة هذا القطاع في نموها وازدهارها في شتى المجالات، حتى أن بعض الدول تعتمد كليا على السياحة في اقتصادها، كما يعتبر المورد السياحي موردا مستداما يمكن استغلاله من طرف الأجيال الحالية والأجيال القادمة. بالإضافة إلى ما يحققه في المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وحتى الثقافي. وهي المجالات التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف التنوع الاقتصادي في أي بلد. وتعد الجزائر من أهم البلدان التي تملك موارد سياحية هائلة بتنوع جغرافي وثقافي يمكنها من أن تكون من بين الدول الرائدة في المجال السياحي في العالم، ولكن المقومات السياحية لا تكفي لوحدها للنهوض بالقطاع السياحي. بل يجب إتباع استراتيجيات فعالة يمكن من خلالها استغلال هذه المقومات. سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية ابراز مكانة القطاع السياحي في مخطط التنوع الاقتصادي في الجزائر، بالإضافة إلى الوقوف على واقع التنمية السياحية ومدى مساهمة هذا القطاع في برامج التنمية الاقتصادية ضمن المنظور الحديث لها.

الكلمات المفتاحية: التنوع، السياحة، الجزائر، النفط، الدخل الوطني

* المؤلف المرسل: مهري عبد المالك ، الإيميل: Abdelmalek.mahri@univ-tebessa.dz

مقدمة:

أصبحت السياحة في عصرنا الحالي من أكبر الصناعات في العالم ، ولا يزال تقدمها وتوسعها وتطورها يمتد بصورة سريعة، وأصبحت كذلك تمثل مكانا هاما في مجال العلاقات الدولية وتحقق أكبر حصيلة بعد حصيلة البترول، وقد أدركت دول العالم المختلفة أهمية القطاع السياحي من جوانبه المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى الجوانب الإنسانية وتنمية العلاقات الدولية، وقد نتج عن كثافة النشاطات السياحية آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية انعكست إيجابا على حياة المجتمعات المعاصرة.

لكن بالرغم من أن الجزائر كغيرها من الدول النفطية تحقق إيرادات في قطاع المحروقات بفعل الانتعاش الذي عرفته السوق إلا أن هذه العوائد لم توظف بالشكل الجيد التي يسمح لها بتحريك عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك بسبب ضعف وجود إستراتيجية واضحة لاستغلال هذه العوائد، وإذا أخذنا في الاعتبار توقعات نزوب تلك الثروة في الأجلين المتوسط والبعيد فإن عملية البحث عن البدائل المناسبة لخلق تنمية مستدامة من خلال توظيف هذه العوائد أمر أكثر من ضروري.

لذلك تطمح الجزائر إلى دخول سوق السياحة وجعلها واحدة من الأولويات القومية، ومحاولة التحول إلى أحد مراكز الجذب السياحي، وذلك من خلال تطبيق استراتيجية حكيمه وطموحة وفعالة، ترتكز من جهة على التجارب الناجحة في البلدان المطلة على حوض البحر المتوسط وفي البلدان الأخرى، اين ينبغي أن تكون السياحة المستدامة على المدى الطويل، غير مؤثرة في المجال البيئي وذات ديمومة من الناحية الاقتصادية.

إلا أن الواقع السياحي لا يبعث على التفاؤل، إذ لم يرق هذا القطاع إلى المستوى المطلوب الذي يكفل الوصول إلى الأهداف المرجوة منه، وبقيت إنجازاته جُدَّ محدودة، إذا ما قورنت ببلدان العالم بصفة عامة والبلدان المجاورة والشقيقة بصفة خاصة، فحجم الاستثمارات التي خصصت لهذا القطاع، تعتبر ضعيفة مقارنةً بكبر مساحة الجزائر.

وعليه، سنحاول من خلال هذه الدراسة معرفة مكانة القطاع السياحي في الجزائر ضمن برنامج التنوع الاقتصادي المزعوم، من خلال طرح الإشكالية التالية:

-هل الخيار السياحي في الجزائر يعد أكثر تبريرا من الخيارات المتاحة الأخرى لإنجاح النموذج الإقتصادي الجديد ضمن برنامج التنوع الإقتصادي؟

هيكل الدراسة:

نظرا لأهمية البحث النسبية، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، تم تقسيم البحث إلى محورين رئيسيين، حيث يشمل المحور الأول: واقع التنمية السياحية في الجزائر بين مشاكل القطاع وإستراتيجيات التطوير، بينما يناقش المحور الثاني: تقييم إستراتيجية الجزائر في ترقية النشاط السياحي 2000-2025.

أولا. المحور الأول: واقع التنمية السياحية في الجزائر بين مشاكل القطاع وإستراتيجيات التطوير

تمثل السياحة في الجزائر قطاعا اقتصاديا رئيسيا لخدمة الاقتصاد والمجتمع لهذا يعد تحديد أهداف وغايات للتنمية السياحية أمرا ضروريا، لأنها تحدد مسار السياحة، حيث يدور إعداد الخطة الاستراتيجية للتنمية السياحية حول هدفين أساسيين إما زيادة إيرادات عملية التنمية السياحية لأقصى حد، أو تقليل الآثار البيئية والاجتماعية والثقافية لأدنى حد. فالجزائر حددت جملة أهداف من أجل رفع مستوى السياحة، وتفادي قدر الإمكان الأزمات الممكنة وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، ومن ثم الدخول إلى السوق العالمية وتحسين السياحة الداخلية.¹

1-1- العوائق والمشاكل التي تواجه قطاع السياحة في الجزائر

- لقد تم إحصاء مجموعة من المحددات والمشاكل التي تواجه قطاع السياحة الجزائرية من خلال الزيارات للمواقع والمسح الذي قامت به وزارة السياحة، وهذه النقائص تم حصرها في الآتي:2
- غياب نظرة لمنتجات السياحة الجزائرية
 - مواقع بلا صيانة وغير مثمثة بصورة كافية.
 - غياب مواد مثيرة للجاذبية وقادرة على التمييز.
 - غياب التشاور والتنسيق حول الأمور الأساسية المتعلقة بالنشاط بين الفاعلين في ميدان السياحة.
 - ضعف نوعية المنتج السياحي

- ضعف نوعية الخدمات السياحية.
- تدني النظافة والصيانة في الفضاءات العمومية.
- خدمات مرتفعة السعر وذات نوعية أقل مقارنة بدول الجوار.
- غياب خدمات جذابة.
- غياب أعمال إبراز المنتجات المحلية (تقنيات التسويق).
- إيواء وفندقة جد ضعيفة وذات نوعية رديئة.
- عجز في طاقات الاستقبال.
- 10% فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية.
- عدم القدرة على توفير خدمات نقل كمية ونوعية متكيفة مع الطلب، مع تسعير مبالغ فيه مقارنة مع شركات النقل الجوي لدول الجوار.
- سوء الربط الجوي باتجاه الجنوب (نحو المقاصد السياحية، الأهقار، حظيرة الطاسيلي).
- ضعف أداء وكالات السفر ونقص في تكوين وتأهيل المستخدمين.
- غياب التحكم في التقنيات الجديدة لسوق السياحة الدولية.
- عدم التكييف مع الطرق العصرية للتسيير الإلكتروني من حجز وخدمات.
- خضوع استقبال السياح بالجنوب لوكالات الأسفار الأجنبية التي تحدد وجهتهم.
- غياب مخطط للتكوين المستمر.
- عدم وجود تنظيم لوكالات السفر وعدم وجود ميثاق يحكم المهنة.
- أنشطة موجهة نحو السياحة الموفدة إلى الخارج (80% عمرة وأسفار نحو الخارج، 10% استقبال لوكالات الجنوب و10% حجز للتذاكر).
- نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية.
- نوعية تكوين غير ملائمة لمتطلبات العرض السياحي.
- تغلغل ضعيف لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في السياحة.
- عدم كفاية مواقع الأترنيت مع التركيز على ترقية الصحراء والاكتشاف الثقافي (السياحة الصحراوية والثقافية).
- صعوبة التكييف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع السياحة.
- خدمات مالية، تسيير وتنظيم غير متكيف مع القطاع

- عدم ملائمة وضعف وسائل الدفع على مستوى البنوك والمؤسسات للسواح.
- قوانين لا تسمح بتوطين العمليات سواء بالنسبة للاستقبال أو إيفاد السياح إلى الخارج.
- تعارض في طريقة تمويل الاستثمار السياحي مع طبيعة النشاط.
- المبالغة في إجراءات استخراج التأشيرات.
- غياب أدوات التقييم ومتابعة تطور السياحة على الصعيد الوطني والدولي.
- غياب الأمن وعجز في الترقية والتسويق
- مشاكل متكررة ومتفرقة (غياب الأمن الصحي، الغذائي، اضطرابات، اختطاف السياح).
- ضعف تسويق الوجهة الجزائرية.
- ضعف في التعاون بين مختلف القطاعات والشركاء في قطاع السياحة.
- وسائل ترقية متآكلة وغير مؤهلة لا تتماشى مع تقنيات الاتصال الحديث.
- غياب أنشطة إعلامية، كالمشاركة في الصالونات والمعارض في الخارج.

1-2- الإستراتيجية الوطنية للتنمية السياحية

إن قطاع السياحة في الجزائر لم يعتمد عليه كقطاع خلاق للثروة، ولا كقطاع معول عليه في التنمية الاقتصادية، ولم يحض بالعناية الكافية منذ الاستقلال. إذ أن الاستراتيجية الوطنية للتنمية اعتمدت بشكل أساسي على الثروات المعدنية وعلى عائدات المحروقات، وبالتالي أهملت قطاعات أخرى كان من شأنها تنويع مصادر المداخيل من العملة الصعبة، ومنها بطبيعة الحال قطاع السياحة الذي وضع ضمن القطاعات المكملة.

تتمثل صناعة السياحة في العرض السياحي سواء من القطاع العام أو الخاص، وهي تقوم على عناصر هامة منها: المادة الأولية، رأس المال، العمل، الدعاية والإعلان والترويج، النقل، البنية التحتية. والتي بدونها لا تنجح السياسة التنموية السياحية.³

تم إعداد المخطط التوجيهي للتنمية السياحية (SDAT) آفاق 2025، مع عقد الجلسات الجهوية والوطنية للسياحة. ويمثل المخطط التوجيهي للسياحة 2025 الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية بالجزائر، والذي يهدف إلى جعل الجزائر بلد استقبال سياحي، على المدى المتوسط 2015 والمدى الطويل 2025، وهو بذلك يترجم إرادة الدولة في تمييز المواقع الطبيعية، الثقافية والتاريخية ووضعتها كأداة لدفع السياحة بالجزائر إلى مصاف الوجهات القوية في منطقتي البحر الأبيض المتوسط وأوروبا. ويرتكز هذا المخطط على خمس (05) ديناميكيات وهي:⁴

- مخطط المقصد الجزائري: الهدف منه رفع مستوى الاستقطاب والقدرة على المنافسة.
- مخطط أقطاب وقرى الامتياز السياحية: ويتعلق الأمر بوضع تصور لتطوير مختلف الأقطاب من خلال ترشيد الاستثمار.
- مخطط جودة السياحة الجزائرية: ويهدف إلى وضع خطة لتوطيد نوعية العرض السياحي الوطني الذي يشمل التدريب على الامتياز وتعلمه اللجوء إلى تكنولوجيا الإعلام والاتصال بالتوافق مع تطور المنتج السياحي في العالم.
- مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص: يهدف ترقية بيئة والتناغم في العمل من خلال مفصلة السلسلة السياحية، وإقامة شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص.
- مخطط التمويل العملي: يتعلق الأمر هنا باتخاذ إجراءات تحفيزية لدعم الأنشطة السياحية وأصحاب المشاريع والمقيمين، وكذلك إقامة واستقطاب كبار المستثمرين الوطنيين والدوليين.
- أعطيت للوكالة الوطنية للتنمية السياحية مهام ميدانية من أجل التكفل الفعلي بتطوير وترقية ومراقبة أصحاب المشاريع والمستثمرين. كما أسندت مهام الترقية للديوان الوطني للسياحة، والديوان الوطني للتنشيط والترقية والإعلام السياحي، مع تدعيم المؤسسات التكوينية بمدارس جديدة في البلاد. يظهر من خلال الديناميكيات الخمس إرادة حقيقية لبعث السياحة بالجزائر، وعليه تم تحديد سبعة أقطاب سياحية رئيسية، والتي تعتبر بمثابة واجهات رموز حقيقة لبروز مقصد سياحي متميز، ويتعلق الأمر بأقطاب الامتياز السبعة (قطب الإمتياز السياحي شمال شرق / قطب الإمتياز السياحي شمال وسط / قطب الإمتياز السياحي شمال غرب / قطب الإمتياز السياحي الواحة / قطب الإمتياز السياحي توات فورايرة / قطب الإمتياز السياحي طاسيلي / قطب الإمتياز السياحي الأهقار).

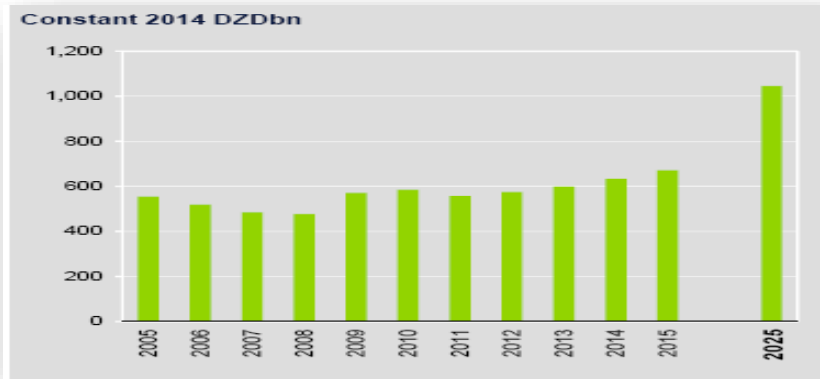
المحور الثاني: تقييم إستراتيجية الجزائر في ترقية النشاط السياحي 2000-2025

1-2- مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:

وذلك وفقا لما أتى به الشكل رقم (3-3) من من معطيات اقتصادية كما يلي: 5

نلاحظ من الشكل رقم (3-3) أدناه أن مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري في سنة 2005 بلغت 3.9 % أي بمقدار 590 مليار دينار جزائري ثم انخفضت بعدها في سنة 2006 لتصل إلى حدود 3.5 % ثم لتعرف في السنتين الموالتين انخفاضا مستمرا سنة 2007 ما يقارب 3.2 % وفي سنة 2008 وصل إلى 3 % . في سنتي 2009 و 2010 عاودت الارتفاع بمعدل 3.6 % لكن الانخفاض رجع ولو بشكل طفيف سنوات 2011 و 2012 و 2013 ليصل تقريبا إلى معدل 3.4 %.

الشكل رقم (2-1): مساهمة السياحة في الناتج المحلي لإجمالي (2005-2025)



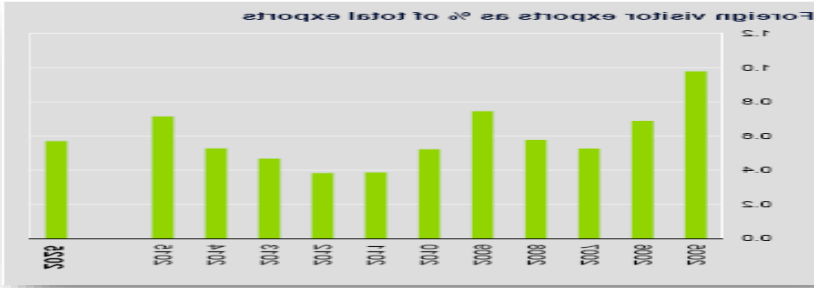
Source :World Travel &Tourism Council (2023) Algeria :Travel & Tourism Economic Impact 2023

في سنة 2014 عاد التحسن من جديد بنسبة تقدر 3.5 % أي ما يقارب 633.1 مليار دينار جزائري من الناتج المحلي الإجمالي ومن المتوقع أن يرتفع هذا بنسبة 6 % إلى دينار جزائري 670.9 مليار دينار جزائري في 2015 . يعكس ذلك النشاطات الاقتصادية الناتجة عن الصناعة السياحية مثل حركة الفنادق ووكلاء السفر وشركات الطيران وغيرها من الخدمات الداعمة للتوافد السياحي. ومن المتوقع أن تنمو النسبة بمقدار 3.8 % سنويا ما يقارب 858.5 مليار دينار جزائري من الناتج المحلي الإجمالي مساهمة مباشرة في السياحة والأسفار في سنة 2025.

ج- الصادرات السياحية: تحسب حصة الصادرات السياحية كنسبة من صادرات السلع والخدمات التي تشتمل جميع المعاملات بين المقيمين في بلد ما وبقية العالم حيث من الشكل رقم (3-4) نلاحظ أن حصة الصادرات السياحية تعرف حالة لاستقرار وأنها في انخفاض لأنها تتأثر بالصادرات السياحية بحيث سجلت معدل 0.9 % من في سنة 2005 ثم ينخفض المعدل في سنة 2006 إلى ما يقارب 0.64% لتعرف انخفاض مستمر في سنة 2007 ثم ارتفع في سنة 2008 معدل بحوالي 0.57 % ثم لتشهد في السنة الموالية ارتفاع كبير حيث قدر ب 0.7% ثم لتنخفض مرة أخرى سنة 2010 و 2011 و 2012 حيث يقدر معدل 0.5 % أما في سنة 2011 و 2012 بلغ معدل حوالي 3.9 % ليرتفع بعدها سنة 2013 بمعدل 4.2%.

أما الصادرات السياحية هي عنصر أساسي للمساهمة المباشرة في ميزان المدفوعات وفي عام 2014، الجزائر ولدت 27.1 مليار دينار من الصادرات زائر. في عام 2015، ومن المتوقع أن ينمو هذا بنسبة 2.0 %، المتوقع أن تستقطب 2673000 الوافدين من السياح الدوليين. وبحلول عام 2024، ومن المتوقع الوافدين من السياح الدوليين إلى مجموع 3150000 وتوليد 32.6 إفاق مليار دينار جزائري⁶.

الشكل رقم (2-2): الصادرات السياحية (2005-2025)



Source: World Travel & Tourism Council (2023) Algeria :Travel & Tourism Economic Impact 2023

2-2- الاستثمار السياحي:

نلاحظ من الشكل أدناه أن حجم الاستثمارات السياحية في ارتفاع مستمر بداية من سنة 2005 حيث قدر 230 مليار ليعرف تطور في سنة 2006 ليصل 230 مليار دينار حيث قدرت النسبة من إجمالي الناتج المحلي بحوالي 6.9 % وتطور في سنة 2006 بحوالي 320 مليار دينار ثم شهد ارتفاع طفيف في سنة 2007 قدر 250 مليار وفي سنة 2008 إنخفض مقارنة بالسنة الماضية يقدر بحوالي 170 مليار ثم في سنة 2009 ارتفع إلى 200 مليار ثم ليعرف انخفاض سنة 2011 بحوالي 150 مليار حيث قدر بنسبة 28 % ليعرف استقرار متفاوت إلى غاية سنة 2013.

الشكل رقم (2-3): حجم الاستثمار السياحي (2005-2025)



Source: World Travel & Tourism Council (2023) Algeria :Travel & Tourism
Economic Impact 2023.

ومن المتوقع السفر والسياحة لجذب الاستثمارات الرأسمالية من 160.0 مليار دينار في عام 2014، ومن المتوقع أن يرتفع بنسبة 279.5 مليار دينار جزائري هذا 7.6% في عام 2015، وبالنسبة 5.0% سنويا على مدى السنوات العشر القادمة لعام 2024 سوف السفر والسياحة حصة من إجمالي الاستثمار الوطني يرتفع من 2.8% في 2015 إلى 3.1% في 2025.

2-3- الآثار الاجتماعية للقطاع السياحي في الجزائر (مساهمة القطاع السياحي الجزائري في التشغيل):

خلقت السياحة ما يقارب 2600 وظيفة مباشرة عام 2005 بنسبة 3.2% من إجمالي العمالة لتبقى نفسها سنة 2006 ثم عرفت بعدها انخفاضا معتبرا سنتي 2007 و2008 بنسبة 2.5% بتوفير 2200 وظيفة في سنوات 2009 و2010 و2011 تم توفير ما يقارب 2700 وظيفة بنسبة 3.3% بعد ذلك استمر ارتفاع عدد الوظائف المباشرة من سنة 2012 ليصل عدد العمال حوالي 3000 وظيفة بنسبة 2.7% من إجمالي العمالة ثم 3100 وظيفة في عام 2013 بنسبة 2.9% ثم 332500 وظيفة بنسبة 3.0% سنة 2014 .

الشكل رقم (2-4): تطور مساهمة السياحة في العمالة (2005-2025)



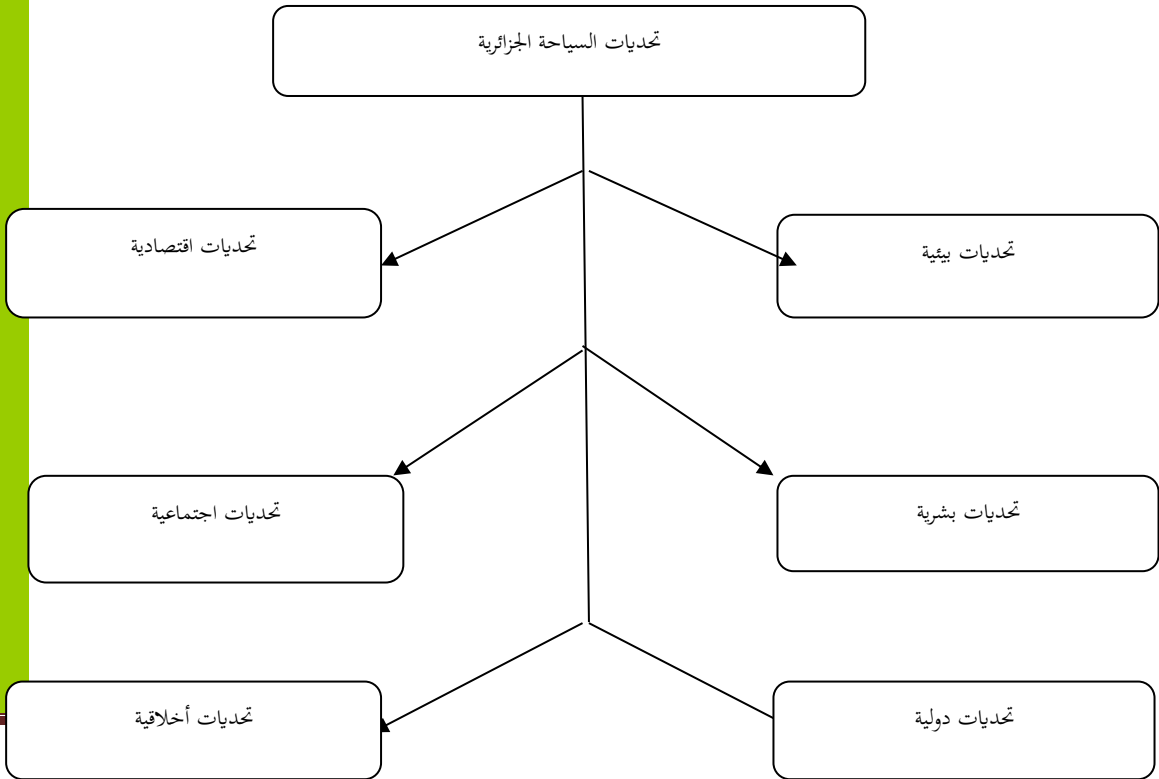
Source: World Travel & Tourism Council (2023) Algeria :Travel & Tourism Economic Impact 2023

ويتوقع أن ينمو هذا المعدل ليصل إلى نسبة 4.9 % في عام 2015 بخلق 348500 وظيفة مباشرة ب من إجمالي العمالة. هذا الوظائف تشمل العمل في الفنادق ووكالات السفر وشركات الطيران وغيرها من خدمات نقل الركاب ويتضمن أيضا خدمات الركاب مثل: أنشطة المطاعم والترفيه كدعم مباشر من قبل السياح. وبحلول عام 2025 ، يتوقع أن يتوفر 483.000 فرصة عمل مباشرة، بزيادة قدرها 3.3% سنويا على مدى السنوات العشر القادمة.

4-2- تحديات تحسين القطاع السياحي في الجزائر

هناك مجموعة من التحديات رفعت من أجل تحسين والنهوض بالقطاع السياحي وهي موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (5-2): تحديات تحسين القطاع السياحي في الجزائر



المصدر: عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الامكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للهيئة السياحية SDAT202 ، أطروحة دكتوراء، العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية ونقود، جامعة الجزائر 03، 2013، ص 294.

يظهر الشكل أن للسياحة الجزائرية مجموعة من التحديات التي لا بد عليها من مواجهتها، منها ما هو محلي ومنها ما هو دولي، اذ تعتبر التحديات الاقتصادية أهم هذه التحديات نظرا لكون التفتح على العالم محفوف وبشوبه المخاطر، حيث يصبح الاقتصاد الوطني عرضة للصدمات المرتبطة بالعملة، ومختلف المنظمات الدولية كالمنظمة العالمية للتجارة والاتحاد الأوروبي، ضف إلى ذلك الاندماج الجهوي في الوطن العربي والقارة الإفريقية، أما فيما يتعلق بالتحديات الاقتصادية التي يجب على السياحة الجزائرية مواجهتها تتمثل في تشجيع واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نقل تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتسيير والدخول إلى الأسواق السياحية العالمية.

إن التحديات البيئية لا تقل أهمية عن التحديات الاقتصادية، لأن تحقيق تنمية سياحية مستدامة أمر يتطلب المحافظة على النظم البيئية، ولهذا تم إدراج حماية واثمين الأنظمة البيئية في المخطط التوجيهي الأول للمخطط الوطني للهيئة الإقليمية، بهدف إعادة التوازنات المفقودة في الأنظمة البيئية إلى حالتها الأصلية، ويتعين على السياحة الجزائرية مواجهة التحديات الاجتماعية من خلال إيجاد منتجات سياحية متكيفة مع حاجات الشباب، بالإضافة إلى توفير وظائف لهم.

يعد توفير الثقافة السياحية لأفراد المجتمع المحلي، وذلك من خلال تحسيسهم وإشراكهم في تطوير سياحتهم والمساهمة في ترقيةها، والعمل على توفير الموارد البشرية ذات الكفاءة المهنية من خلال توفير التكوين السياحي في مختلف مجالات الخدمات السياحية، تعد هذه الأخيرة من بين التحديات التي تواجه السياحة الجزائرية كذلك، كما وجب اكتساب شرعية حقيقية في ميدان السياحة المستدامة والسياحة البيئية، اذا ما أراد القطاع السياحي الدخول في نادي الفاعلين السياحيين والمهنيين والعصريين، والعمل على مراعاة الحاجيات الجديدة للسائح

الدوليين والتركيز بالخصوص على تنمية السياحة الشاطئية، السياحة الصحراوية، السياحة الثقافية والسياحة الحضرية والأعمال.⁷

خاتمة:

تتوفر الجزائر على إمكانيات سياحية لا بأس بها، سواء كانت طبيعية أو بشرية، أو حتى مادية في الظروف الراهنة، إلا أن عدم التركيز على هذا القطاع والاهتمام به، جعله قطاعاً هامشياً، هذه الإمكانيات محل اعتراف ن قبل الكل حتى على المستوى العالمي، واهتم بها وشجع على الاستثمار فيها.

إلا أن الشيء الذي يقال عن القطاع السياحي في الجزائر، لا يزال يشكو التهميش من القائمين عليه، خاصة وأن الظروف الراهنة ملائمة جداً. فترقية القطاع السياحي يمكن أن تكون مدخلا مناسباً لخلق التنمية وتحقيق استدامتها، خاصة مع زيادة حصة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام في أغلب الدول المتقدمة لما يحققه هذا القطاع من إيرادات كبيرة بالإضافة إلى العدد الكبير لمناصب الشغل التي يخلقها، والسياحة تنعش كل القطاعات الحدمية الأخرى وتزيد من الطلب الكلي عليها.

ولذا نرى أن السياحة في بعض الدول تحتل مكانة مرموقة من بين القطاعات الأخرى في الإقتصاد إنطلاقاً مما تدره من النقد الاجنبي. الا انها في الجزائر ليست لها مكانتها اللائقة بها ، لذا فالطريق المؤدية إليها لا تزال في بدايتها، ومع ذلك فالوصول إلى الهدف ليس مستحيلاً إذا تكاثفت الجهود واستمرت. ومن هذا المنطلق نرى من الضروري تقديم بعض الضوابط الواجب تبنيها لإرساء ثقافة سياحية فعالة.

نتائج الدراسة:

إنطلاقاً مما سبق، تم التوصل الى جملة من النتائج، أهمها:
-تزخر الجزائر بإمكانات طبيعية هائلة، يمكن أن تجعل من السياحة الجزائرية قطباً سياحياً من الدرجة الأولى؛
-مرحلة التسعينات أو مرحلة اللأمن في الجزائر، قضت على الآمال التي كانت قائمة للنهوض بهذا القطاع، لما أصاب الجزائر من عزلة، وعزوف السائحين الأجانب للدخول إلى الجزائر؛

التنوع الاقتصادي من خلال الخيار السياحي في الجزائر ومساهمة في بناء نموذج اقتصادي غير رسمي

- المرحلة الراهنة تتميز بالاستقرار، وعودة استدباب الأمن كفيلة بإعادة الاعتبار لهذا القطاع، والوصول به إلى مصاف القطاعات السياحية في البلدان الأخرى، وخاصةً البلدان الشقيقة التي لا تقل عنها شأنًا في الإمكانيات السياحية .

- التركيز على القطاعات المرافقة لقطاع السياحة ضرورة حتمية؛

- بالرغم من توفر الجزائر على إمكانيات كبيرة في الميدان السياحي إلا أن استغلال هذه الإمكانيات بعيد عن المستوى المطلوب بسبب التأخر الكبير الذي عرفته ترقية هذا القطاع على غرار ما قامت به الجارتان تونس والمغرب؛

- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية برنامج شامل، سيساهم بلا شك في تطوير القطاع السياحي وترويج وجهة الجزائر كقاعدة سياحية بفضل الديناميكيات الخمس التي يسعى إلى تحقيقها، وبفضل حجم الاستثمارات الوطنية والأجنبية التي ترافقه؛

- تنمية السياحة في الجزائر تتطلب تظافر كل من جهود الدولة، الجماعات المحلية، المتعاملين الاقتصاديين، والمجتمع المدني، ذلك أن هذه الأطراف كلها تشارك في صناعة العروض السياحية. توصيات الدراسة:

إنطلاقاً من نتائج الدراسة، فإننا نوصي بـ:

- تشجيع وجذب رؤوس الأموال لإقامة مرافق سياحية عملاقة متطورة؛
- تدعيم المنظومة القانونية و التشريعية حتى تكفل الحوافز الضرورية و التسهيلات للممارسي قطاع السياحة؛
- بث الوعي السياحي لدى المواطنين من خلال الوسائل السمعية و البصرية والمقروءة ..؛
- الاعتماد على السياحة الإلكترونية ودراسات التسويق السياحي لتطوير قطاع السياحة.
- ضرورة فتح مؤسسات تعليمية عالية لتوفير وتأهيل الأدلاء والمرافقين للوفود السياحية؛
- تحديد الجهات المسؤولة عن حماية البيئة الطبيعية و تنمية مواردها من خلال التنسيق مع الجهات المعنية للحفاظ على الموروث الحضاري لما تشكلها الطبيعة من أهمية باعتبارها احد عناصر البيئة ووجوب حمايتها وتنميتها.

- تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية ذات الطابع التراثي وتلك المرتبطة بشكل مباشر بدعم الصناعة السياحية وتحديد المواقع المخصصة والصالحة للاستثمار السياحي وتسهيل سبل إقامتها لما تشكله من أهمية وروابط التغذية للسياحة.

قائمة المراجع:

- ¹ - فراح رشيد، بودلة يوسف: دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية والحد من أزمات القطاع السياحي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12، ديسمبر 2012، ص ص: 101-102.
- ² - عامر عيساني: عامر عيساني: الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة - حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2009، ص ص: 124 - 127.
- ³ - فراح رشيد، بودلة يوسف، مرجع سابق، ص 109.
- ⁴ - عبد القادر شلال، عبد القادر عوينان، الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به في مطلع 2025، مداخلة مقدمة للمشاركة في المنتدى العلمي الوطني حول: "السياحة في الجزائر: واقع وآفاق، المركز الجامعي آكلي محمد أولحاج بالبويرة"، 11 و 12 ماي 2010، ص 8.
- ⁵ - محمد إسلام تلي، أحمد رمزي سياغ، دراسة تقييمية لأداء القطاع السياحي الجزائري للفترة ما بين (2010-2015) وفقا لبيانات WTTC، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد الثاني، 2016، ص 163.
- ⁶ - محمد إسلام تلي، أحمد رمزي سياغ، مرجع سابق، ص 164.
- ⁷ - عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الامكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتنمية السياحية SDAT202، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية ونقود، جامعة الجزائر 03، 2013، ص 294-295.